مدى تأثير السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني على التنمية الاقتصادية

أزهار ربيع **د. إسماعيل عريقات**

دائرة الإدارة العامة
كلية الحقوق والإدارة العامة
جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين

الملخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى فعالية وكفاية السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني وتأثيره على التنمية المستدامة، وإيضاح مستوى التنسيق بين الجهات المختصة لدعم المنتج الوطني. وبالإضافة إلى التعرف على رضا المواطنين حول السياسات المتبعة والتحديات التي تواجه السياسات. ولتحقيق غرض الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال اتباع الأسلوب الكيفي لإجراء (6) مقابلات مع الجهات المختصة بموضوع الدراسة، وعلى الأسلوب الكمي في توزيع (45) استمارة على المواطنين. وفي النهاية توصلت الدراسة أنه هنالك اهتمام كبير من الجانب الفلسطيني فيما يتعلق بدعم المنتج الوطني، وقد ظهر ذلك جليًا في وجود سياسات وقرارات بقانون وقوانين صادرة من قبل الجهات المختصة في دعم المنتج الوطني ، وأظهرت الدراسة ضعف فعالية وكفاية السياسات المتبعة لدعم المنتج الوطني. واستناداً لذلك كانت أبرز التوصيات هي ضرورة العمل على تعزيز القوانين والقرارات بقوانين الخاصة بدعم المنتج الوطني، من خلال تطوير الشروط الجزائية والعقوبات لتكون رادعة أكثر. وضرورة القيام بتعزيز خطة تطوير المنتجات الفلسطينية وزيادة حصتها محلياً.

الكلمات المفتاحية: *السياسات الحكومية، المنتج الوطني، التنمية الاقتصادية، الفعالية، الكفاية.*

المقدمة

تعد التنمية أحد أهم الأهداف النبيلة لكي نبني عالماً أفضل بعيداً عن المعاناة الإنسانية والوصول بالأمة للرقي والتطور والتقدم، ولذلك فإن التنمية هي إحداث تغيير جوهري في المجتمعات ليقضي على مسببات التخلف وعلى جميع العوامل التي تقف عائقاً أمام تحقيق التطور الاقتصادي، والتي بدورها تستهدف إلى الارتقاء بحياة البشر، ورفع مستويات الدخل والأحوال الشخصية للسكان وذلك من خلال إحداث نمو اقتصادي وتطوير لهيكل الاقتصاد الوطني ورفع إنتاجيته (أبو سخيلة، 2015: 17).

كما وتسعى كافة دول العالم المتقدمة والنامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل مستمر، من خلال البحث عن الوسائل والعوامل التي ترفع معدلاتها، نظرًا لكونها مقياسًا يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج الدولة من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن، إضافة إلى أنها تعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى النشاط الاقتصادي للدولة، والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته (حمدان، وأبو مدلله، 2018).

أما في فلسطين فيعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات، إذ يعتبر القطاع الأول المعتمد عليه لإحداث تنمية اقتصادية من خلال تشجيع الصناعات المحلية باختلاف أصنافها ومن أجل العمل على خفض حجم السلع الصناعية المستوردة من جانب ومن جانب آخر إنتاج سلع للتصدير. فقد تعرض هذا القطاع منذ سنوات طويلة لمعوقات متعددة بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي بالدرجة الأولى حتى بعد إنشاء السلطة الفلسطينية، تعتمد السلطة الفلسطينية

---

* تم استلام البحث في يونيو 2022، وقبل للنشر في سبتمبر 2022، وسيتم نشره في سبتمبر 2025.

© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2025، ص ص 1- 16، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/AJA.2022.145994.1277

دراسة مستلة من حلقة البحث في الإدارة العامة جامعة بيرزيت.

بنسبة كبيرة على استيراد المنتجات الصناعية من (إسرائيل) مما ترتب على ذلك تدهور كثير من فروع الصناعة الفلسطينية وإضعاف قدرتها التنافسية بالرغم من محاولات السلطة الفلسطينية من اتخاذ إجراءات لمحاولة تحسين أداء المنشآت الصناعية بشتى الطرق (اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية، 22-3-2022).

بالتالي يعتبر نشر ثقافة المنتج الوطني وحمايته، والعمل على إصدار تشريعات وقوانين، تساعد على إحداث طفرة في قطاع الصناعة بشكل عام وتقلل العقبات أمام نجاح المنتج الوطني بشكل خاص، فتعمل الحكومة الفلسطينية على إيجاد بنية تشريعية لحماية المنتج الوطني لما للقانون من أهمية في تشجيع الصناعة الوطنية وإنتاجها بمواصفات عالمية تساعد الصناعة الفلسطينية على المنافسة مما يؤثر إيجابياً على التنمية الاقتصادية بتحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل (اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية، 22-3-2022)

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت التعريفات التي أُطلقت على مصطلح التنمية الاقتصادية، نذكر منها:

عرفت التنمية الاقتصادية حسب سام ويلسون بأنها «تتمثل في تغييرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية، تضمن نقل الاقتصاد من اقتصاد متخلف يتميز بانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وحجم الاستثمارات، إلى اقتصاد متقدم يتمتع بارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية في ظل توازن العلاقات الهيكلية بين القطاعات الإنتاجية الأساسية» (الفرا، 2012: 36).

وعرفت أيضاً بأنها «العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن»، وذلك مع تحقيق معدلات نمو أعلى من معدلات نمو السكان وبالتالي ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد، مع إحداث تغييرات مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وفي التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه المجالات (رشيد، 2013: 10).

نظريات التنمية الاقتصادية

نظراً لأهمية التنمية وتعدد أهدافها واختلافها باختلاف الفترة الزمنية والمجتمع الذي وجدت فيه، فلا بد من التطرق إلى أهم النظريات الاقتصادية:

أولًا - نظرية التنمية الاقتصادية الماركسية الحديثة:

هي نظرية تستند على رفض مقترح عالمية علم الاقتصاد ووجود المنافع المتبادلة ويستند هذا الرفض على ملاحظة أن السمات الجوهرية للعلاقة بين الدول المختلفة والمتقدمة في إطار النظام الاقتصادي العالمي الذي كان سائداً، كالاستغلال والتبادل اللامكافئ، هذا نتيجة لعملية الاستغلال التي طال أمدها (علي، 2008: 4).

ثانيًا - نظرية الدفعة القوية

أن التنمية في البلدان النامية تعوقها بعض القيود وفي مقدمتها ضيق السوق، وأن التقدم في عملية التنمية لن يحدث توسعاً في السوق ولن تكسر الحلقة المفرغة للفقر ما لم يتوفر حداً أدنى من الجهد الإنمائي، ليتمكن الاقتصاد من الانطلاق من مرحلة النمو الذاتي وهذا يعين حد أدنى من الاستثمار والتي يسميها بالدفعة القوية (أحمد، 2013: 88).

ثالثًا - نظرية مراحل التنمية الاقتصادية

تعمل هذه النظرية على تفسير وتوضيح المراحل التي تمر بها الدول حتى تصل إلى تحقيق درجة كبيرة من النمو الاقتصادي، حيث إن التقدم الذي حدث في بعض دول العالم دعا بعض الاقتصاديين إلى تعقب المراحل التي مرت بها هذه الدول حتى وصلت إلى هذا التقدم، ومنهم «هيلدبراند» الذي قسم المراحل إلى 3 وهي: مرحلة نظام المقايضة، ومرحلة النظام النقدي، ومرحلة نظام الاقتصاد الإنمائي (عودة، 2013: 13).

رابعًا - نظرية النمو المتوازن

فقد نادى المؤيدين لهذه النظرية من أمثال «نيركسه ورودان» بضرورة الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية وفي نفس الوقت، من خلال إحداث دفعة كبيرة بهدف رفع مستوى الإنتاج والدخل، بناءً على مبدأ الاعتماد المتبادل بين المشاريع في مجال الإنتاج والتصريف (عبد المجيد، 2016: 35).

خامسًا - نظرية القاعدة الاقتصادية

تعتمد هذه النظرية على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق المحلية، هنا مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير، في هذا الصدد يقول كلود لكور: «النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل التي تأتِ من خلال النشاطات المتميزة، فتؤدي للتصدير الذي يؤمّن مداخيل من الخارج وهذه المداخيل تسمح بتوفير مختلف الحاجيات المحلية وكذلك توسع النمو (الرحماني، 2015: 3).

سادسًا - نظرية المنتج الأساس (The Basic Product Theory)

بحسب هذه النظرية فإن التنمية المحلية تتحقق بالتخصص التدريجي في منتجات تتميز بها المنطقة المحلية عن غيرها، ولها مزايا تنافسية في الأسواق الخارجية، حيث يؤدي هذا الاختصاص إلى تحسين جودة المنتج والتقليل من التكاليف إضافة لجذب صناعات أخرى مرتبطة بالمنتج الأساس، وبالتالي تحقيق المنافع الاقتصادية نتيجة التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية في المنطقة المحلية (يلاحظ على هذه النظرية أن المنتج أو المجال الصناعي هو محورها الوحيد) (عبد المجيد، 2016: 40).

أهداف التنمية الاقتصادية

إن عملية التنمية الاقتصادية أهداف تسعة إليها الدول التي تقوم بتطبيق خطط التنمية والتي تتلخص بما يلي:

- **أولاً:** زيادة الدخل القومي فتعد من أهم أهداف التنمية وذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع الدول للقيام بعملية التنمية الاقتصادية هو انخفاض مستوى المعيشة والفقر وزيادة نمو عدد السكان فيها، فلا يمكن القضاء عليها إلا بتحقيق زيادة في الدخل القومي وذلك من خلال توفير الفرصة للحصول على الحاجات الأساسية من الخدمات والسلع التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.
- **ثانيًا:** رفع مستوى المعيشة حيث أن ارتفاعها يعد من الضرورات الأساسية للحياة من مسكن وملبس ومأكل.
- **ثالثًا:** تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع في الدولة.
- **رابعًا:** التعديل النسبي في تركيبة الاقتصاد القومي، فإن عملية التنمية لا تقتصر على عنصر واحد من عناصر المجتمع وإنما عملية التنمية شاملة (دغش، 2019: 43).

التنمية الاقتصادية في فلسطين

يعاني الشعب الفلسطيني منذ عقود طويلة من الاحتلال الإسرائيلي، الذي حطّم البنية التحتية لهذا الشعب وما زال يقف عائقاً أمام تحقيق التنمية الشاملة للشعب الفلسطيني، كما تميز المفهوم التنموي في فلسطين لفترة طويلة بإدراك أهمية توظيف التنمية كآلية من آليات تحصيل الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وقد اكتسبت المفاهيم التنموية في فلسطين بعداً سياسياً هدف إلى وقف التدهور الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي ومقاومة آليات استلاب التنمية، ومع بداية تسليم السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور عام 1994 تجدد المفهوم التنموي ليشمل مهمة إعادة البناء، وقد دارت الاجتهادات حول أسبقية العمل السياسي على العمل التنموي، وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وبين بمؤسسات السلطة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية، وأيضاً حول توسيع درجة المشاركة في إنجاز القرار التنموي ومراقبة تنفيذه ومساءلة المكلفين به وقد واجهت عملية التنمية في فلسطين عمليات تعطيل أثّرت في جميع جوانبها، فلم يقتصر التأثير في تشويه العملية التنموية بل في وقفها كاملاً، وفي تعطيل قدرات المجتمع عن القيام بها، أو العمل على توظيفها لخدمة مصالح القوى الفاعلة أو التي تقف وراء عملية الاستلاب وفي مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي(الزين، 2013: 99).

معوقات التنمية الاقتصادية

تواجه التنمية الاقتصادية في الوطن العربي العديد من المشاكل، منها:

- **أولاً: مشاكل داخلية:** وتتمثل في عدم كفاية رؤوس الأموال وتخلف وسائل الإنتاج ز كذلك الحلقة المفرغة للفقر، فانخفاض مستوى الصحة يؤدي إلى انخفاض مستوى القدرة على العمل وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية، هذا ينتج عنه انخفاض مستوى الدخل الحقيقي ومستوى الصحة (أبو حصيرة، 2015: 51). إضافة إلى انخفاض مستوى تراكم رأس المال والاستثمار والادخار في البلدان العربية، فارتفاع نسبة الراكم في الدخل القومي لا تؤدي إلى حل مشكلة تمويل الاستثمارات الضرورية، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار كمية التراكم وخاصة في الدول العربية، أما عن الاستثمارات الخارجية فهي عبارة عن المؤسسات والمشاريع التي يتم إقامتها في دولة ما ولكن بتمويل خارجي ومن قبل دولة أخرى، سواء قام بذلك المؤسسات أو الأفراد، فالاستثمار يعني ما يضاف إلى رصيد المجتمع من رأس المال مثل تشييد مباني سكنية جديدة ومصانع جديدة وآلات جديدة، وذلك فضلاً عن أية إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع تامة الصنع أو نصف المصنوعة (جنوحات، 2005: 79).
- **ثانياً: مشاكل خارجية:** تتمثل في التبعية الاقتصادية، فيتم استيراد الآلات والمهارات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية من الدول الصناعية، كما أن الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية يكون مردودها يعود أساسًا للدولة المستثمرة (جنوحات، 2005: 79).

مراجعة الدراسات السابقة

دراسة (سليمان، 2021)، بعنوان «**دور مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية في تحسين الميزة التنافسية للمنتج المحلي**». وكان من أهم نتائج هذه الدراسة: إن مؤسسة المواصفات والمقاييس تطبق معايير المواصفات والمقاييس وإجراءاتها بدرجة مرتفعة، مما يلعب دوراً في تحسين الميزة التنافسية. **أهم ما أوصت به الدراسة:** نشر الوعي عند المستهلكين بأهمية دعم المنتجات المحلية التي تلتزم بالمواصفات الفلسطينية لما لها تأثير إيجابي في المحافظة على السلامة الغذائية وصحة المستهلك، ويؤدي إلى تطوير الصناعات ويحسن من الميزة التنافسية للمنتج المحلي.

دراسة (الحلبي، 2017)، بعنوان «**دور شهادة الجودة الممنوحة من مؤسسة المواصفات والمقاييس في تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني: حالة تطبيقية على القطاع الغذائي في الضفة الغربية**». وتوصلت إلى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها: تحقق شهادة الجودة الفلسطينية قدرة تنافسية للمنتج الوطني بالمحافظة على جودة ثابتة للمنتج الحاصل على هذه الشهادة، يؤدي نظام مراقبة المشتريات الذي تفرضه شهادة الجودة الفلسطينية إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الوطني. **وأهم ما أوصت به الدراسة** مراقبة المؤسسات الوطنية المنتجة لتحسين جودة منتجاتها وتأكيد ضمان جودتها للمحافظة على هذا القطاع لأهميته الاقتصادية، وفرض سياسات حكومية لحماية المنتج الوطني.

دراسة (الأشقر، 2016)، بعنوان «**سياسة إحلال الواردات الفلسطينية: تطبيق على بعض المنتوجات الفلسطينية**»، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة: غياب الدور الحقيقي للسلطة الفلسطينية في دعم المنتج المحلي، سواء من خلال محاولة معالجة المشكلات في هياكل الاقتصاد ككل، أو دور وزاراتها المختصة في تطوير المنتج المحلي. **وأهم ما أوصت به الدراسة:** إقامة معاهد للمواصفات والمقاييس والمختبرات القادرة على منح شهادات الجودة حسب المواصفات والمقاييس الدولية، وتحسين الصورة الذهنية للمنتج المحلي لدى المستهلك الفلسطيني.

دراسة (جودة ، 2006)، بعنوان «**حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وعلاقتها باتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المصنعة محليًا: حالة تطبيقية على السلع الغذائية في محافظات غزة**». وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها: لقيت نداءات حملات المقاطعة، وكلا من جمعية حماية المستهلك الفلسطيني لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وأن هناك نسبة من الأفراد يقاطعون المنتجات الإسرائيلية التي لها بديل محلي جيد تشجيعًا للمنتجات الوطنية. **وأهم ما أوصت به الدراسة:** لتقوية ثقة المستهلك بالمنتجات المحلية، وضع القوانين والأنظمة والتعليمات التي تشجع أصحاب المصانع الوطنية على تحسين جودة منتجاتهم.

دراسة (أحمد ، 2013)، بعنوان «**ضعف القطاعات الإنتاجية الفلسطينية و أثره على الصادرات**»، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها: القطاعات الإنتاجية الفلسطينية تعاني من ضعف واضح نتيجة

للعديد من المعوقات الموضوعية والتي تتمثل في السياسات والإجراءات الإسرائيلية. **وأهم ما أوصت به الدراسة:** تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية وتحويل الصادرات الفلسطينية التقليدية إلى منتجات جاهزة التصنيع وذات قيمة مضافة عالية من خلال زيادة الاستثمار وتحسين نوعيته.

دراسة (دحو، 2016)، بعنوان «**التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات: دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر**»، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها: يعتبر الاهتمام بالتسويق الدولي للمنتجات الوطنية من أهم الوسائل التي تساهم في تنمية الصادرات، كما ويعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني الذي يسهم في تنمية صادرات خارج المحروقات. **وأهم ما أوصت به الدراسة:** ضرورة اتخاذ إجراءات وسياسات تشجيعية تساهم في دعم القطاع الزراعي، وتحسين القدرة التنافسية للتمور الجزائرية في الأسواق التصديرية من خلال تحديد مواصفات التمور الجزائرية وتحسين جودتها، وتحسين جودة المنتجات الزراعية من خلال توحيد المواصفات القياسية للسلع والمنتجات.

دراسة (البيطاوي، 2019)، بعنوان «**تطوير تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني: قطاع الصناعات الغذائية الفلسطينية**»، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها: يتضح من خلال البيانات الوصفية لقطاع الصناعات الغذائية مساهمته الكبيرة في العديد من المؤشرات الاقتصادية، أيضاً يشكل خرق إسرائيل لبروتوكول باريس الاقتصادي معضلة ينتج عنها العديد من العوائق غير الجمركية، مما يضع المنتج الفلسطيني في منافسة غير عادلة مع نظيره الإسرائيلي، إضافة إلى تأثير القوانين والاستراتيجيات الرسمية ذات العلاقة بقطاع الصناعات الغذائية. **وأهم ما أوصت به الدراسة:** زيادة الاستثمار في النشاطات التطويرية من خلال التعاون بين العديد من الجهات ذات العلاقة مثل اتحاد الصناعات الغذائية والمانحين والجامعات إن من شأن ذلك تنويع المنتجات وزيادة تنافسيتها وحصتها السوقية.

دراسة (قفة، 2006)، بعنوان «**الآفاق التنموية لقطاع الصناعات الغذائية في فلسطين: دراسة حالة الصناعات الغذائية في قطاع غزة**»، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها: أن قطاع الصناعة الفلسطيني قد عانى كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي من مشاكل ومعوقات أدت إلى إضعاف مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي، **وأهم ما أوصت به الدراسة:** العمل على إيجاد خطة تنموية فلسطينية شاملة، فالتنمية في فلسطين لا يمكن أن تسير بدون تخطيط علمي شامل، والقيام بسن القوانين والتشريعات المختلفة التي تساعد على القيام بعملية التنمية.

دراسة (أبو عين، 2019)، بعنوان «**أثر حملات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية على سلوك المستهلك الفلسطيني نحو المنتج المحلي: دراسة حالة الضفة الغربية**»، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها: حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية تشجع وتدعم الصناعات الوطنية وتهدف إلى التأثير بشكل سلبي على اقتصاد الاحتلال وتنمي روح الانتماء الوطني لرفض منتجات الاحتلال وتحفز الشعور الوطني لمقاطعة الاحتلال وبذلك تدعم نمو الاقتصاد الفلسطيني، **وأهم ما أوصت به الدراسة:** تنظيم معارض لعرض كافة المنتجات المحلية الصنع لعرضها وتسويقها للجمهور الفلسطيني هذا له أثر على نمو الاقتصاد الفلسطيني، وأيضاً عمل السلطة الفلسطينية على وضع سياسات اقتصادية مثل التسهيلات وتخفيض الضرائب ودعم الصناعات المحلية حتى تستطيع منافسة كافة منتجات الاحتلال وتخفيضها من السوق الفلسطيني

الإضافة العلمية

إن الحديث عن السياسات الحكومية التي تدعم المنتج الوطني تناولتها دراسات عديدة إلا أن دراستي تشكل إضافة جديدة إلى العلم تستحق الدراسة والتحليل، وتزود الباحثين والخبراء وواضعي السياسات الاقتصادية والتنموية الفلسطينية بالمعلومات التي تساعدهم في وضع هذه السياسات، كونها تدرس تأثير السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني على التنمية الاقتصادية، كما تعدد فيها أدوات جمع المعلومات حيث تم الاعتماد على أداة الاستمارة والمقابلة إضافة لتحليل المحتوى بعكس أغلب الدراسات السابقة التي لم تعتمد إلا على أداة واحدة، وكما تميزت دراستي بوجود عينة قصدية مع ذوي الاختصاص وعينة ميسرة من خلال توزيع الاستمارات، كما يتكون مجتمع دراستي من أطياف

مختلفة فيضم مؤسسات القطاع العام، والقطاع الخاص، وبالنسبة لأسئلة الدراسة فهي تدرس كافة جوانب الموضوع وتجيب على كل التساؤلات التي تخص موضوع الدراسة، كما تعد دراستي الدراسة الوحيدة التابعة لجامعة بيرزيت أما باقي الدراسات فهي تابعة لجامعات أخرى.

مشكلة الدراسة

صرّحت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية حديثاً أن رفع حصة المنتج الوطني في السوق المحلي من 42% إلى 44% بنسبة (2% سنويًا) سيعمل على توفير 5 آلاف فرصة عمل جديدة (على اعتبار تكلفة فرص العمل 20 ألف دولار)، وقال وزير الاقتصاد الوطني، خالد العسيلي: «أن رفع حصة المنتج الوطني يلعب دورًا مهماً في تحفيز عجلة الإنتاج والتشغيل والتقليل من نسبة الفقر والبطالة وتطوير صناعاتنا».

ووفقاً لتقرير البنك الدولي مؤخرًا عن الاقتصاد الفلسطيني أن تخفيف القيود الإسرائيلية المفروضة على السلع ذات الاستخدام المزدوج قد يضيف 6% إلى حجم الاقتصاد في الضفة الغربية بحلول عام 2025. كما يخسر الاقتصاد الفلسطيني وفق تقرير سابق للبنك الدولي جراء منع إسرائيل للفلسطينيين بالوصول والاستثمار بالمناطق المصنفة (ج) بنحو 3.4 مليار دولار سنويًا.

وبذلك من خلال العرض السابق يتضح أهمية المنتج الوطني في إسهامه بنمو اقتصاد الدولة (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2021)، كما وأكدت وزارة الاقتصاد الوطني في استراتيجياتها القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (2021-2023) على توجيه جهودها نحو دعم المنتج الوطني وتعزيز تنافسيته في السوق المحلي والخارجي، إضافة إلى اعتماد قرار من مجلس الوزراء لتحديد يوم وطني للمنتج المحلي (وزارة الاقتصاد الوطني، 2020: 37). فما هي السياسات الحكومية التي تتبعها الدولة لدعم المنتج الوطني وهل لها أثر على التنمية الاقتصادية في الدولة.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تؤثر السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني على التنمية الاقتصادية؟

أسئلة الدراسة

- ما هي السياسات الحكومية المتبعة في دعم المنتج الوطني التي تؤثر على التنمية الاقتصادية؟
- ما مدى فعالية السياسات الحكومية المتبعة لدعم المنتج الوطني المؤثرة على التنمية الاقتصادية؟
- ما مدى كفاية السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني الذي يؤثر على التنمية الاقتصادية؟
- ما مدى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في دعم المنتج الوطني المؤثر على التنمية الاقتصادية؟
- ما مدى رضا المواطنين حول السياسات الحكومية الداعمة للمنتج الوطني الذي يؤثر على التنمية الاقتصادية؟
- ما هي التحديات التي تواجه سياسات دعم المنتج الوطني في فلسطين؟

أهداف البحث

- التعرف على تأثير السياسات الحكومية المتبعة في دعم المنتج الوطني على التنمية الاقتصادية.
- عرض مدى فعالية السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني التي تؤثر على التنمية الاقتصادية
- بيان مدى كفاية السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني التي تؤثر على التنمية الاقتصادية
- بيان مدى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في دعم المنتج الوطني الذي يؤثر على التنمية الاقتصادية.
- تحليل مدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية المتبعة في دعم المنتج الوطني والتي تؤثر على التنمية الاقتصادية.
- بيان ما هي التحديات التي تواجه عمليات دعم المنتج الوطني التي تؤثر على التنمية الاقتصادية.

فرضيات الدراسة

- من المتوقع أن تسهم فعالية السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني التي تؤثر على التنمية الاقتصادية بدرجة متوسطة.

- من المتوقع أن التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في دعم المنتج الوطني على التنمية الاقتصادية بدرجة متوسطة.
- من المتوقع أن تسهم كفاية السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني على التنمية الاقتصادية بدرجة مرتفعة .
- من المتوقع أن رضا المواطنين حول السياسات الحكومية المتبعة في دعم المنتج الوطني التي تؤثر على التنمية الاقتصادية بدرجة منخفضة.
- من المتوقع أن أبرز التحديات التي تواجه عمليات دعم المنتج الوطني ودوره في التنمية الاقتصادية هو وجود الاحتلال الإسرائيلي.

أهمية الدراسة

- تسليط الضوء على أحد القضايا الاقتصادية المهمة في المجتمع الفلسطيني وهي دعم المنتج الوطني لتأثيره على التنمية الاقتصادية.
- تعريف المستهلك بأثر استهلاك المنتج الوطني على فرص التشغيل والتنمية.
- تكمن أهمية الدراسة في الوصول إلى طرق توجه سلوك المستهلك نحو المنتج الوطني للمحافظة على عوائد الاستثمار من التسرب خارج الاقتصاد الفلسطيني.
- إظهار العوائد الاقتصادية التي تعود على المجتمع من خلال استهلاك المنتج وما يوفره من خلق فرص عمل وتنمية اقتصادية.
- من الممكن أن توفر الدراسة قاعدة بيانات مهمّة لصانع القرار الفلسطيني.
- المشاركة في مؤتمرات دولية متخصصة في محور دعم التنمية الاقتصادية أو ذات علاقة بموضوع الدراسة لعرضه، هذا من الممكن أن يقدم فائدة للدول المشاركة المعنية.
- يعتبر هذا البحث ذو أهمية خاصة، وذلك للدور الذي يلعبه قطاع المنتجات الوطنية في استيعاب الأيدي العاملة مما يحد من مشكلة البطالة وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.
- تنمية القدرات الشخصية والعلمية للباحثة من خلال البحث المستمر في موضوع الدراسة.

تصميم الدراسة

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعرف هذا المنهج بأنه طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي، للوصول إلى أغراض محددة لوضعية معينة حول الظاهرة المدروسة، وتصويرها كمياً عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، وتحليل خصائصها كما هي قائمة في الحاضر بغرض تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بيت عناصرها، وذلك من خلال اعتماد الأسلوب الكيفي بإجراء مقابلات مع ذوي الاختصاص والعلاقة، وأيضًا الأسلوب الكمي بتوزيع استمارات على الموظفين إضافة إلى تحليل المحتوى.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في كل من وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وجمعية حماية المستهلك، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، وغرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة، وشركات الصناعات الغذائية التالية: شركة الجنيدي لمنتجات الألبان، وشركة سنيورة للصناعات الغذائية، وشركة سنقرط للمنتجات الغذائية، وشركة الجبريني للألبان، وشركة الجنيدي لمنتجات الألبان.

عينة الدراسة

نظراً لصعوبة إجراء دراسة مسحية على كافة المؤسسات الفلسطينية، اعتمدت الدراسة على العينة القصدية من خلال إجراء 6 مقابلات مع ذوي العلاقة والاختصاص في كل من (وزارة الاقتصاد الوطني، ومؤسسة المواصفات والمقاييس

الفلسطينية، والضابطة الجمركية، واتحاد الصناعات الغذائية والزراعية الفلسطينية، وغرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة) والعينة الميسرة من خلال توزيع 45 استمارة على أصحاب المحلات التجارية والمصانع.

بيانات الدراسة

القسم الأول: البيانات الثانوية

وتعرف على أنها البيانات التي سبق جمعها وتسجيلها في سجلات أو نشرها بواسطة الهيئات أو أحد الباحثين (أي بيانات ثانوية داخلية وخارجية). مثل: أطروحات الماجستير، أطروحات الدكتوراه، المقالات العلمية، الكتب، التقارير، المجلات والصحف، المواقع الإلكترونية، المنشورات الحكومية.

القسم الثاني: البيانات الأولية

وهي البيانات التي يقوم معد التقرير نفسه (الباحث) بملاحظتها أو جمعها عن طريق الملاحظة أو الاستقصاء أو المقابلات المتعمقة، وهي تكمل النقص في البيانات الثانوية، وتعالج الأخطاء فيها، ولا نلجأ إليها إلا في حالة انعدام البيانات الثانوية أو قصورها. مثل: المقابلات والاستبيانات.

الدراسة الميدانية - تحليل النتائج

«تصحيح أداة المقابلة»

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول: ما هي السياسات الحكومية المتبعة في دعم المنتج الوطني؟

الأداة المستخدمة: تحليل محتوى

إن السياسات الحكومية المتبعة لدعم المنتج الوطني تتمثل فيما يلي:

- تطبيق وزارة الاقتصاد الوطني لقانون حماية المستهلك للعام 2005 وتعديلاته لعام 2014 والذي يهدف بحسب المادة (2) إلى ما يلي: حماية حقوق المستهلك في الحصول على سلع وخدمات تتفق مع التعليمات الفنية الإلزامية وتأمين شفافية المعاملات الاقتصادية التي يكون المستهلك طرفاً فيها. وأيضاً قانون حظر ومكافحة منتجات وخدمات المستوطنات للعام 2010 والذي ينص بحسب المادة (2) على دعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتوفير فرص تسويقية أفضل للسلع والبضائع الفلسطينية وتوعية المواطنين بشأن الآثار السلبية الناتجة عن تداول منتجات المستوطنات، بناء اقتصاد وطني مستقل في الأراضي الفلسطينية.
- تطبيق خطة (تطوير المنتجات الفلسطينية وزيادة حصتها محليًا بالترويج «صنع في فلسطين») على دعم المنتج الوطني من خلال تأثيره على التنمية الاقتصادية.
- بناء القطاعات الإنتاجية لتطوير صناعة فلسطينية رائدة ومنتج محلي منافس.
- اعتماد قرار مجلس الوزراء لتحديد يوم وطني للمنتج المحلي في الأول من تشرين الثاني على دعم المنتج الوطني من خلال تأثيره على الاقتصاد الفلسطيني.
- تخصيص برنامج تلفزيوني متخصص بالترويج للمنتج الوطني تحت شعار «صنع في فلسطين» في دعم المنتج الوطني من خلال تأثيره على التنمية الاقتصادية.
- تعزيز علاقة القطاع الخاص مع العام فتم تنفيذ عدد من المشاريع القائمة أو الجديدة، كمشروع برنامج تحديث وتأهيل المنشآت الصناعية، حيث تم تحديث 63 منشأة صناعية، وحصول 33 منشأة صناعية على شهادة جودة عالمية.

جدول رقم (1)
التوزيع الذي تم اعتماده في تصحيح فقرات المقابلة

بدرجة عالية جداً	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة متدنية	بدرجة متدنية جداً
5	4	3	2	1

جدول رقم (2)
تفسير النسب المئوية لمجالات الثقة في تصحيح فقرات المقابلة

النسبة	الدرجة
أقل من 50%	متدنية جداً
50% - 59%	متدنية
60% - 75%	متوسطة
76% - 89%	عالية
90% فأعلى	عالية جداً

- منح شهادات الجودة لعدد من المصانع الفلسطينية من أجل تعزيز جودة المنتج الوطني وأيضًا يتم منح أو تجديد ما يقارب 200 شهادة سنويًا.
- اعتماد وتحديث 375 مواصفة جديدة للمنتج الوطني خلال عام 2019 .
- توقيع التجار على تعهدات قانونية للالتزام بالمواصفات والمقاييس الفلسطينية والتعليمات الفنية على دعم المنتج الوطني من خلال تأثيره على التنمية الاقتصادية.
- تخفيف التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي نحو الاستقلال الاقتصادي، فكانت هناك جهود حثيثة من أجل توسيع الأسواق الخارجية للمنتجات الفلسطينية، وتشجيع الاستيراد المباشر من دول عديدة مثل إندونيسيا، والعراق، والاتحاد الأوروبي.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني: ما مدى كفاية السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني؟

أن كفاية السياسات الحكومية تؤثر على دعم المنتج الوطني بدرجة متوسطة، حيث بلغ متوسطها الحسابي 62.5% **مما يعني ذلك رفض الفرضية** التي تنص على «تؤثر كفاية السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني بدرجة مرتفعة»

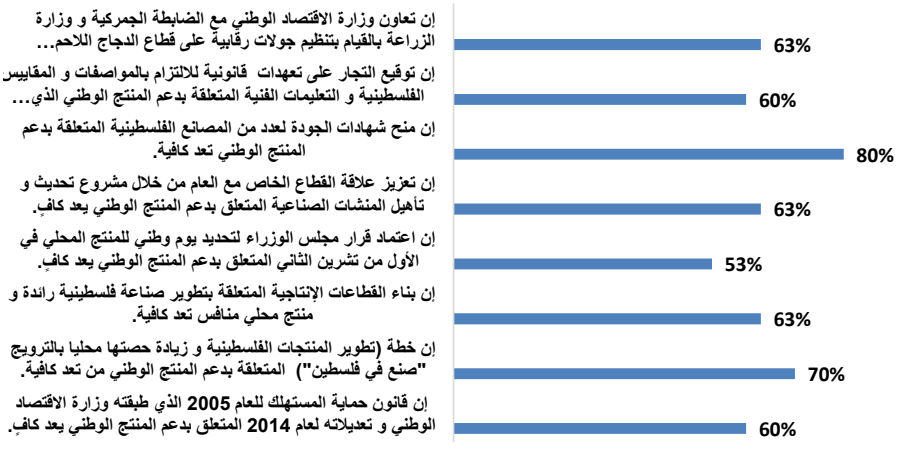

الرسم البياني رقم (1) يوضح كفاية السياسات الحكومية في دعم النتج الوطني

حصلت الفقرة التي تنص على «**إن اعتماد قرار مجلس الوزراء لتحديد يوم وطني للمنتج المحلي في الأول من تشرين الثاني المتعلق بدعم المنتج الوطني يعد كافٍ**» على أدنى درجة بنسبة 53%، وذلك بإجماع كل مدير دائرة المنتج الوطني في وزارة الاقتصاد الوطني ومدير دائرة العلاقات العامة والإعلام في الضابطة الجمركية ومدير عام اتحاد الصناعات الغذائية والزراعية الفلسطينية على أن يوم واحد غير كافٍ للترويج للمنتج الوطني كما.

وحصلت الفقرة «**إن منح شهادات الجودة لعدد من المصانع الفلسطينية المتعلقة بدعم المنتج الوطني تعد كافية**». على أعلى درجة بنسبة80%، وذلك بإجماع المبحوثين على أن منح شهادة الجودة يزيد من ثقة المواطن بالمنتج الوطني مما يزيد من الإقبال عليه.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث: ما مدى فاعلية السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني؟

أن فاعلية السياسات الحكومية تؤثر على دعم المنتج الوطني بدرجة متوسطة، حيث بلغ متوسطها الحسابي 64.1% مما يعني ذلك قبول الفرضية التي تنص على «تؤثر فاعلية السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني بدرجة متوسطة».

حصلت الفقرة ساعدت خطة (تطوير المنتجات الفلسطينية وزيادة حصتها محليا بالترويج «صنع في فلسطين») على دعم المنتج الوطني على أقل نسبة متوسط حسابي والتي بلغت 56% وذلك لما أشار إليه المدير العام لاتحاد الصناعات الغذائية والزراعية الفلسطينية أن المنتج الفلسطيني يعاني من عدم وجود باركود خاص به ويعاني من تسويق المنتجات الفلسطينية في الخارج.

وحصلت الفقرة «ساعد منح شهادات الجودة لعدد من المصانع الفلسطينية في دعم المنتج الوطني» على أعلى متوسط حسابي نسبته 0,8% وذلك بإجماع كل مدير دائرة الجودة في مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية ومدير اتحاد الصناعات الغذائية والزراعية الفلسطينية ومدير قسم الرقابة الصناعية في وزارة الاقتصاد الوطني أن شهادة الجودة تدعم المنتج من نواحي فنية فتعمل على ضبط مدخلاته ومخرجاته وعملياته وهي عملية كاملة ومتكاملة.

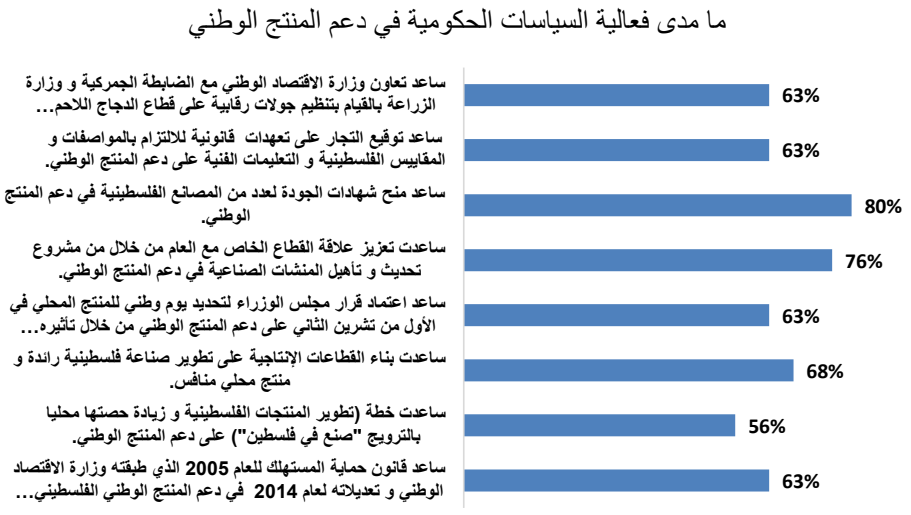

الرسم البياني رقم (2) يوضح فعالية السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع: ما مدى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في دعم المنتج الوطني؟

إن مستوى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في دعم المنتج الوطني درجته عالية، حيث بلغ متوسطها الحسابي 75.5% مما يعني ذلك رفض الفرضية التي تنص على «إن مستوى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في دعم المنتج الوطني بدرجة متوسطة».

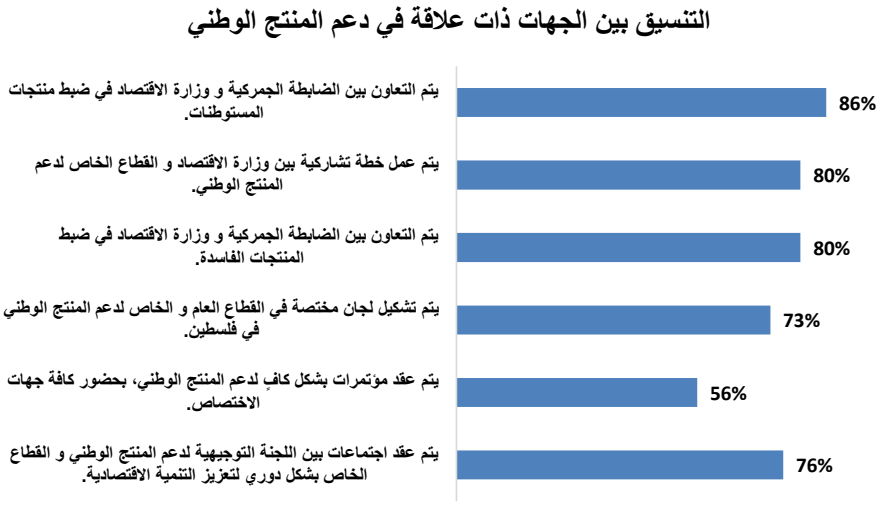

الرسم البياني رقم (3) يوضح التنسيق بين الجهات المختصة لدعم المنتج الوطني

حصلت الفقرة «يتم عقد مؤتمرات بشكل كافٍ لدعم المنتج الوطني، بحضور كافة جهات الاختصاص» على أقل نسبة وكانت 56%، ويعود ذلك إلى ما أشار إليه مدير اتحاد الصناعات الغذائية والزراعية الفلسطينية بأنه يوجد مؤتمرات وفعاليات ونشاطات على مستوى الوطن.

بالنسبة للفقرة «يتم التعاون بين الضابطة الجمركية ووزارة الاقتصاد في ضبط منتجات المستوطنات» فقد حصلت على أعلى نسبة متوسط حسابي حيث بلغت 86%، وذلك لما أشار إليه مدير عام اتحاد الصناعات الغذائية والزراعية الفلسطينية بأنه لا يوجد معابر وحدود فلسطينية، لذلك يأتي دور الضابطة الجمركية في ضبط منتجات المستوطنات وأيضاً هناك قانون خاص بمكافحة منتجات المستوطنات بينما أضاف مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام في الضابطة الجمركية بأنه يتم التعال مع وزارة الاقتصاد بشكل شبه يومي.

تحليل النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما مدى رضا المواطنين عن سياسات دعم المنتج الوطني لتعزيز التنمية الاقتصادية؟

تصحيح أداة الاستبانة:

جدول رقم (3)
تصحيح فقرات أداة الدراسة

بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً
5	4	3	2	1

جدول رقم (4)
مفتاح التصحيح

التقدير	مفتاح التصحيح لمقياس ليكرت (الخماسي)
ضعيف- بدرجة منخفضة جدا	1-1.80
مقبول- بدرجة منخفضة	1.81-2.61
جيد- بدرجة متوسطة	2.62-3.42
جيد جدا- بدرجة كبيرة	3.43-4.23
ممتاز- بدرجة كبيرة جداً	4.24-5

جدول رقم (5)
معامل الثبات للأداة باستخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا

المحور	عدد الأسئلة	معامل كرونباخ
الدرجة الكلية	10	%93.4

يتضح من نتائج الجدول رقم (6) أن الفقرة التي تنص على (راضٍ عن مشاركة المؤسسات الفلسطينية المختصة بالمنتج الوطني في مؤتمرات خارجية بهدف دعم المنتج الوطني). قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي بمقدار (2,66)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (راضٍ عن التسهيلات والخصومات التي تقدمها الحكومة للصناعيين لتشجعهم للإعلان عن منتجاتهم في محطات التلفزيون) على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (2.26)، ومن ذلك يمكن تفسير مجال مدى رضا المواطنين عن سياسات دعم المنتج الوطني التي تؤثر على التنمية الاقتصادية حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات المبحوثين (2.44) وهو بدرجة منخفضة.

جدول رقم (6)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال رضا المواطنين

التقييم	النسبية المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	ترتيب الفقرة	رمز السؤال
منخفضة	45.32	**0.93905**	**2.2667**	راضٍ عن التسهيلات والخصومات التي تقدمها الحكومة للصناعيين لتشجعهم للإعلان عن منتجاتهم في محطات التلفزيون	**8**	A1
منخفضة	46.66	1.08711	2.3333	راضٍ عن الشراكة بين القطاع الخاص والعام في دعم المنتج الوطني من خلال المشاريع.	7	A2
منخفضة	48.88	1.11916	2.4444	راضٍ عن رقابة مؤسسة المواصفات والمقاييس على المنتجات في الأسواق لتحس جودة المنتج الوطني.	5	A3
منخفضة	48.88	1.09867	2.4444	راضٍ عن سياسية الحكومة المتبعة في دعم الصادرات المتعلقة بالمنتج الوطني.	5	A4
منخفضة	49.33	1.15994	2.4667	راضٍ عن سياسيات الحكومة القائمة على تشجيع إنشاء المصانع المحلية للمنتجات الوطنية.	4	**A5**
منخفضة	53.32	1.2274	2.6667	راضٍ عن مشاركة المؤسسات الفلسطينية المختصة بالمنتج الوطني في مؤتمرات خارجية بهدف دعم المنتج الوطني.	1	A6
منخفضة	48.44	1.13796	2.4222	راضٍ عن الأسعار المنتجات الوطنية في السوق مقارنه مع أسعار المنتجات الأخرى من نفس النوع	6	A7
منخفضة	51.10	1.05649	2.5556	راضٍ عن المعارض المختصة بالمنتج الوطني في كل المحافظات والمصحوبة بورش عمل.	3	A8
منخفضة	46.22	1.18364	2.3111	راضٍ عن فرص العمل المتوفرة نتيجة دعم المنتج الوطني	7	A9
منخفضة	51.15	1.15776	2.5778	راضٍ عن الجولات التفتيشية للضابطة الجمركية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد للتأكد من صلاحية المنتجات ومطابقتها لمواصفات الجودة	2	A10
منخفضة	48.94	0.88077	2.4470	رضا الموظفين حول السياسات الحكومية الداعمة للمنتج الوطني التي يؤثر على التنمية الاقتصادية		A

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: ما هي التحديات التي تواجه عملية دعم المنتج الوطني؟

وفقاً للمقابلات مع ذوي العلاقة والاختصاص في موضوع دعم المنتج الوطني، تم التوصل من خلالهم إلى مجموعة من التحديات التي تواجه عمليات دعم المنتج الوطني والتي تتمثل فيما يلي:

- محدودية إدخال المواد الخام.
- ضعف في مصادر الطاقة والمياه
- اختلاف في قوانين المعابر بين فلسطين وإسرائيل، فبعض المنتجات الفلسطينية عندما تدخل إلى الجانب الإسرائيلي يتم فحصها والتأكد من جودتها، أما منتجات الاحتلال الإسرائيلي فعندما تدخل للسوق الفلسطيني لا

يتم التأكد من تاريخ صلاحيتها ولا جودتها.
- منع إدخال السلع ذات الاستخدام المزدوج.
- إغراق السوق الفلسطيني بالبضائع المستوردة والمنافسة.
- عدم وجود تسهيلات وحوافز للمنتج الوطني الفلسطيني.
- ضعف المشاريع وتواطؤها في تطوير المنتج الفلسطيني.
- عدم وجود حوافز لفتح مصانع جديدة، ووجود معيقات أمام فتحها.
- ضعف القطاع الخاص من حيث نشاطات الترويج وحملات العروض للمستهلك الفلسطيني.
- المنافسة الداخلية ما بين القطاع الواحد، مما ينعكس سلبياً على الأسعار.
- قلة الدعم المالي الحكومي.

وقد أجمع ذوي الاختصاص على كون الاحتلال الإسرائيلي من أبرز التحديات التي تواجه دعم المنتج الوطني الفلسطيني، ومن هنا يتم قبول الفرضية التي تتمثل في: «إن أبرز التحديات التي تواجه السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني في فلسطين هي وجود الاحتلال الإسرائيلي».

النتائج

أولاً- يتضح من خلال الدراسة أنه هنالك اهتمام كبير من الجانب الفلسطيني فيما يتعلق بدعم المنتج الوطني، وقد ظهر ذلك جلياً في وجود سياسات وقرارات بقانون وقوانين صادرة من قبل الجهات المختصة في دعم المنتج الوطني.

ثانياً- عدم كفاية **الا**عتماد على يوم واحد فقط للترويج للمنتج الوطني في الأول من تشرين الثاني إضافة إلى عدم كفاية توقيع التجار على تعهدات قانونية للالتزام بالمواصفات والمقاييس الفلسطينية والتعليمات الفنية المتعلقة بدعم المنتج الوطني

ثالثاً- ضعف في فاعلية (خطة تطوير المنتجات الفلسطينية وزيادة حصتها محلياً بالترويج «صنع في فلسطين»)، حيث أن خطة تطوير المنتج تسير ببطء شديد، يوجد بعض النجاحات ولكنها محدودة حتى المنتجات التي يتم تصديرها تكون بنسب متواضعة كزيت الزيتون الذي يتم تصديره للمعارض الدولية.

رابعاً- التعاون الكبير بين وزارة الاقتصاد الوطني والضابطة الجمركية في ضبط منتجات المستوطنات والمنتجات الفاسدة في الأسواق والمحلات التجارية.

خامساً- عدم رضا المواطنين العالي نتيجة ضعف التسهيلات والخصومات التي تقدمها الحكومة للصناعيين لتشجعهم للإعلان عن منتجاتهم في محطات التلفزيون إضافة إلى قلة فرص العمل المتوفرة نتيجة دعم المنتج الوطني.

سادساً- إن أبرز التحديات التي تواجه سياسات دعم المنتج الوطني في فلسطين كما أجمع عليها ذوي العلاقة والاختصاص تتمثل في وجود الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على المناطق المدرجة تحت تصنيف (C)، وعدم القدرة على الاستثمار في هذه المناطق والاستفادة من ثرواتها الثمينة، إضافة إلى عدم السماح للحكومة الفلسطينية وممثليها بالدخول إلى هذه المناطق لضبط المنتجات الفاسدة ومنتجات المستوطنات إلا بتنسيق أمني مسبق.

التوصيات

أولاً- ضرورة العمل على تعزيز القوانين والقرارات بقوانين الخاصة بدعم المنتج الوطني، من خلال تطوير الشروط الجزائية والعقوبات لتكون رادعة أكثر.

ثانياً- ضرورة العمل على فتح معارض لدعم المنتج الوطني باستمرار وعدم الاكتفاء بيوم واحد في السنة، إضافة إلى عمل المعارض توسيع انتشارها في كافة المحافظات حتى يلفت نظر المواطنين للمنتج الوطني وتسليط الضوء عليه نوع من أنواع الترويج، وأيضاً العمل على إصدار تقارير وبيانات خاصة بالصناعات الوطنية، إضافة إلى الاستثمار في قدرات الشباب في دعم المنتج الفلسطيني خصوصاً طلبة المدارس والجامعات من خلال تفعيل حملات التوعية لديهم.

ثالثاً- ضرورة القيام بتعزيز خطة تطوير المنتجات الفلسطينية وزيادة حصتها محليًا بالترويج «صنع في فلسطين» من خلال اتخاذ الجهات المختصة كوزارة الاقتصاد الوطني الإجراءات والقرارات للترويج للمنتجات المحلية وإبراز قصص النجاح كقطاع الأدوية كونه من أكثر القطاعات الناجحة في فلسطين وحصوله على كافة شهادات الجودة مما ساهم في التصدير للدول الخارجية.

رابعاً- استمرارية العمل على التنسيق بين وزارة الاقتصاد الوطني والضابطة الجمركية في مراقبة الأسواق والمحلات التجارية لضبط المنتجات الفاسدة ومنع منتجات المستوطنات، إضافة إلى التأكد من حصول المصانع على شهاد الجودة.

خامساً- زيادة التسهيلات والخصومات التي تقدمها الحكومة للصناعيين لتشجعهم للإعلان عن منتجاتهم وذلك من خلال الإعلان عنها بأسعار رمزية وحصول المنتج الوطني على خصومات في العطاءات إضافة إلى توفير فرص العمل بتشغيل الأيدي العاملة من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي في البلاد.

سادساً- ضرورة العمل على تعويض الفاقد من الاستثمار والثروات في مناطق ج من خلال استيراد البذور المحسنة المعروفة بإنتاجيتها العالية والذي سيؤدي إلى تحسين الإنتاج من المحاصيل الزراعية بما يحقق تقليل الواردات من هذه المحاصيل.

محددات الدراسة

- عدم تعاون بعض المؤسسات في الإجابة على أسئلة الدراسة.
- تعقيد إجراءات تحديد زمن المقابلة عند أغلب المؤسسات والشركات.
- صعوبة الوصول إلى بعض مجتمع الدراسة لوجودها في مناطق آنية.
- ضيق الوقت وعدم امتلاك الوقت الكافي لإنجاز للبحث العلمي.
- متطلبات البحث العلمي التي تحتاج لوقت كبير لإنجازها.

المراجع

- أبو سخيلة، كمال. (2015). ***دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والإسلامي: دراسة مقارنة وقياسية على الاقتصاد الفلسطيني(1996-2013)***، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية في غزة.
- أبو عين، طارق. (2019). ***أثر حملات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية على سلوك المستهلك الفلسطيني نحو المنتج المحلي: دراسة حالة الضفة الغربية***، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس.
- اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية. (2022). ***دعم المنتج الوطني***، 22-3-2022.
- أحمد، كبداني. (2013). ***أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان.
- الأشقر، عوني. (2016). ***سياسة إحلال الواردات الفلسطينية: تطبيق على بعض المنتوجات الفلسطينية***، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر في غزة.
- البيطاوي، وفاء. (2019). ***تطوير تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني: قطاع الصناعات الغذائية الفلسطينية***، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).
- جنوحات، فضيلة. (2006). ***إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- جودة، شاكر. (2006). ***حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وعلاقتها باتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المصنعة محليًا: حالة تطبيقية على السلع الغذائية في محافظات غزة***، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية في غزة.
- الحلبي، موسى. (2017). ***دور شهادة الجودة الممنوحة من مؤسسة المواصفات والمقاييس في تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني: حالة تطبيقية على القطاع الغذائي في الضفة الغربية»***، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس.
- حمدان، أبومدلله، بدر، سمير. (2018). ***محددات التنمية الاقتصادية في فلسطين واستدامتها مستقبلاً***، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية.
- دحو، سليمان. (2016). ***التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات: دراسة و اقع تسويق التمور في الجزائر***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- دغش، صدام. (2019). ***أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990-2015***، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت.
- الرحماني، زينب. (2015). ***دور القطاع الخاص في التنمية المحلية***، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي.
- رشيد، عودة. (2013). ***القطاع الخاص الفلسطيني ودوره في التنمية الاقتصادية***، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة.
- الزين، إسماعيل. (2013). ***الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية وأثره على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1995-2010)***، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.
- سليمان، كامل. (2021). ***دور مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية في تحسين الميزة التنافسية للمنتج المحلي: دراسة ميدانية على الصناعات الغذائية***، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة القدس المفتوحة.
- عبد المجيد، محمد وآخرون. (2016). ***التنمية المحلية في الأردن تقدير اقتصادي إسلامي***، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك.
- علي، علي. (2008). ***التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي***. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

- عودة، رشيد. (2013). ***دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية***، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر.
- الفرا، مرام. (2012). ***دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية***، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
- قفة، بشير. (2006). ***الآفاق التنموية لقطاع الصناعات الغذائية في فلسطين: دراسة حالة الصناعات الغذائية في قطاع غزة***، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية في غزة.
- وزارة الاقتصاد الوطني. (2020). الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (2021-2023)، ص37.
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا. (2021). شبكة الإنترنت، بتاريخ 27\3\2022، .http://www.wafa ps/Pages/Details/35542

Effect of Government Support for the National Product on Economic Development

Azhar Rabee
Department of Public Administration
Birzeit University, Birzeit, Ramallah, Palestine

Dr. Ismail Iriqat
Department of Public Administration
Birzeit University, Birzeit, Ramallah, Palestine

ABSTRACT

This study aims to identify the effectiveness and adequacy of government policies in supporting the national product and its impact on sustainable development, and to clarify the level of coordination between the competent authorities to support the national product. In addition to identifying citizens' satisfaction with the policies followed and the challenges facing the policies.

To achieve the purpose of the study, the study relied on the descriptive analytical method by following the qualitative method to conduct (6) interviews with the competent authorities in the subject of the study, and on the quantitative method in distributing (45) questionnaires to citizens. In the end, the study found that there is great interest from the Palestinian side with regard to supporting the national product, and this was evident in the presence of policies and decisions by law and laws issued by the competent authorities in supporting the national product, and the study showed the weakness of the effectiveness and adequacy of the policies used to support the national product. Based on this, the most prominent recommendations were the need to work on strengthening the laws and decisions related to supporting the national product, by developing the penal conditions and penalties to be more deterrent. And the need to strengthen the plan to develop Palestinian products and increase their share locally.

Keywords: *Government Policies, National Product, Economic Development, Effectiveness, Efficiency.*